المواطنة في ظل العولمة

ا.م.د ياسين محمد حمد العيثاوي[١]

Citizenship and Globalization

Assist Prof Dr yassen .M. Al-Eythawe

The terrain of citizenship is changing in response to global forces and bringing in its wake new governance demands. Globalization creates new opportunities for co-operation on an international scale at the same time as it poses extraordinary challenges to established forms of solidarity and social protection. Can the polarizing, disintegrating effects of globalization be offset through new approaches, developed at an international level, that reaffirm the basic political, social and economic rights of all people.

Educational institutions exist to achieve public purposes. One of those purposes is to develop citizenship. In the twenty-first century citizenship includes global citizenship. In an era of Globalization effective citizenship includes the knowledge, ability and disposition to engage peacefully and constructively across cultural differences for purposes of addressing personal and collective needs and of achieving sustainable human-environmental interactions, this requires internalizing Global Values. A universal commitment to global values, including to universal human rights and tolerance will be essential to prevent the civilizational conflict predicted by Samuel Huntington.

Addressing these challenges of globalization will require making citizenship education and the development of global values an explicit objective of efforts to improve quality throughout the world, critically examining theories and evidence about the effectiveness of various approaches to developing citizenship and global citizenship and supporting activities aligned with this public purpose. This public purpose should support the development of a political culture that fosters the rule of national and international law and respect of human rights, the development of understanding

to support trade and economic and peaceful bilateral and international diplomacy as the preferred means to solve international disputes, the development of the capability to understand and address the serious environmental challenges facing humanity and to collaborate across national boundaries in the creation of sustainable forms of human-environmental interactions and in the development of the skills to promote rationality in deliberation and action, and to advance science and technology as means to improve human health and well being. At present, however, many education systems and reforms are insufficiently focused on quality, or focus instead on a very narrow and self-referenced definition of quality.

الملخص:

لايزال مفهوم المواطنة،يعاني من إشكالية تكثر حوله الخلافات،وتتعارض بشأنه النظريات،ولم يستطع المهتمون به الوصول الى رأي أو تعريف جامع مانع يوضح ماهيته،فالمواطنة مفهوم يضيق ليقتصر على نخبة،وقد يتسع ليشمل عدة نخب،وقد يزداد اتساعاً فيشمل كل المنتمين الى دولة ما أو أمة،وفي أحيان قليلة لاتتجاوز اليوتوبيات،ويتسع مفهوم المواطنة أكثر ليشمل كل الجنس البشري في اطار دولة عالمية قد يكون لها شكل الدولة الواحدة،وقد يكون لها شكل التكوين الفدرالي الذي يجمع عدة دول في اطار حكومة عالمية أو عصبة أمم.وتحاول الدراسة تعريف المواطنة وما يرتبط بها من مفاهيم مقاربة،وربطها بمفهوم العولمة ومدى تأثيرها على المواطنة وقضاياها.إذ تنطلق الدراسة من فرضية ان للعولمة بوصفها ابرز حدث عصري قد ساهمت بدور كبير في تطور مفهوم المواطنة ودفعه الى الامام باتجاه اهتمام الجميع به بعد ان كان حكراً على العلاقة بين الفرد والسلطة الحاكمة داخل حدود دولة ما.وتحديداً في التركيز على العلاقة بين الفرد والسلطة السياسية ،وبيان ان هناك تغليب لضرورات السلطة السياسية على حساب حقوق الافراد وحرياتهم مما ينعكس على تضييق على الافراد وبالتالي كان هناك تضييق على مواطنتهم،والعكس صحيح .

المقدمة

على الرغم من تعرض العديد من الباحثين لمفهوم المواطنة، لكنه ما يزال مفهوما إشكاليا تكثر حوله الخلافات، وتتعارض بشأنه النظريات، ولم يستطع المهتمون به الوصول إلى رأي أو تعريف

جامع مانع يوضح ماهيته، فالمواطنة مفهوم قد يضيق ليقتصر على نخبة، وقد يتسع ليشمل عدة نخب، وقد يزداد اتساعا فيشمل كل المنتمين إلى دولة ما أو أمة، وفي أحيان قليلة لا تتجاوز اليوتوبيات، يتسع مفهوم المواطنة أكثر ليشمل كل الجنس البشري في إطار دولة عالمية قد يكون لها شكل الدولة الواحدة، وقد يكون لها شكل التكوين الفيدرالي الذي يجمع عدة دول في إطار حكومة عالمية أو عصبة أمم. ولن تتوقف هذه الدراسة عند حدود التعريف الاصطلاحي لمفهوم المواطنة، بل ستحاول التعريج على الجذور التاريخية للمواطنة بما يسمح بفهم مسارات تطور المفهوم ككائن حي له ماض وحاضر ومستقبل، ينشأ وينمو ويتطور، يقوى ويضعف، يتداخل ويتخارج مع مفاهيم أخرى بما قد يؤدي إلى تقويته أو إضعافه. ولكن معنى التطور يجب ألا يدرس مجردا، بل لا بد من دراسة التطور في سياق العصر ومفاهيمه التي يمكن أن تؤثر وتتأثر بالمواطنة، تنطلق الدراسة من ان للعولمة بوصفها ابرز حدث قد عصري ساهمت بدور كبير في تطور مفهوم المواطنة ودفعه إلى الأمام باتجاه اهتمام الجميع به بعد أن كان حكرا على العلاقة بين الفرد والسلطة الحاكمة داخل حدود دولة ما. وتحديدا بالتركيز على العلاقة بين الفرد والسلطة السياسية، وبيان ان هناك تغليب لضرورات السلطة السياسية على حساب حقوق الأفراد وحرياتهم مما ينعكس على تضييق على حريات الأفراد وبالتالي كان هناك تضييق على مواطنيتهم، والعكس صحيح.

وفقا لذلك سيتم تقسيم الدراسة وفقا لما يأتي:

المبحث الأول: ماهية المواطنة وسماتها

المبحث الثاني: ماهية العولمة

المبحث الثالث: المواطنة والعولمة

المبحث الأول

ماهية المواطنة وسماتها

المطلب الاول: ماهية المواطنة

اولا: مفهوم المواطنة

بداية يمكن القول إن هنالك إشكالية على مدى اتفاق الباحثين العرب على فهم مصطلح (المواطنة) ودقته في اللغة العربية للتعبير عن المصطلح الغربي (citizen ship)، وهناك فرقاً واختلافاً بين الباحثين، لوجود رأيين في هذا الموضوع هما:-

الرأي الأول: يذهب إلى القول (إنه ليس في مخزون العرب، اللغوي وبالتالي الفكري والوجداني ما يفيد ما نقوله اليوم باللفظين: المواطنة والمواطن. [٢] ويشارك في هذا الرأي أيضا عدد من المفكرين أمثال (برنارد لويس) الذي يقول إن مفهوم المواطنة في الفكر العربي هو مفهوم غير أصيل إن لم يكن غريب، مؤكداً أن سبب غياب كلمة مواطن في اللغة العربية واللغات الأخرى الفارسية والتركية يرجع إلى غياب فكرة المواطن كشريك وفكرة المواطنة كعملية مشاركة. ويرى اخرون أن مفهوم كلمة (المواطنة) في اللغة العربية طالما اقتصر معناه في ذهن القائل والسامع على إتباع القادة أو رعايا السلطان أو سفهاء العامة، أن هذا الأمر قد غيب عن الواقع والذهن ضرورة الحديث عن (المواطنة) في إطارها الحضاري عن العرب. [٣]

الرأي الثاني: ويرى أصحابه من المفكرين العرب غياب هذا القصور الذي يراه أصحاب الرأي الأول، لأن جذور استعمال مصطلح (المواطنة) ومعانيه اللغوية تعود في اعتقاد بعضهم إلى حقبة (الإصلاحية الإسلامية) وبالتحديد في كتابات الطهطاوي ومحمد رشيد رضا*. [٤]

يبدو مصطلح المواطنة واسعا ومتشعبا اصطلاحيا، فالكثير ممن حاولوا إن يحددوا مفهوم المواطنة نظروا إليه من عدة جوانب، فالمواطنة تعرف بأنها صفة المواطن الذي له حقوق وعليه واجبات تفرضها طبيعة انتمائه إلى وطن، والمواطنة علاقة الفرد بدولته علاقة يجسدها الدستور والقوانين المنبثقة عنه والتي تحمل وتضمن معنى المساواة بين المواطنين. إذ تشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة هي علاقة بين فرد ودولته كما يحددها قانون الدولة وهي منظمة ومرتبطة بالحرية وما يصاحبها من مسؤوليات المتعلقة بالحقوق السياسية مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة. [٥] وتعرف موسوعة كولير الأمريكية (المواطنة) بأنها (أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا). [٦] ونعتقد إن التعريف الأقرب إلى مفهوم المواطنة هو الذي يصفها بأنها الشعور بالانتماء إلى بقعة من الأرض من جهة وعلاقة الفرد بدولته والتي تحدد بالدستور الذي يحدد حقوق وواجبات المواطنين بشكل متساو ودون إي تمييز. ويعني ذلك ضرورة توافر ركنين أساسيين لتحقيق المواطنة:

الركن المعنوي: وهو الشعور بالانتماء إلى بقعة من الأرض (الوطن).

والركن المادي: وهو تمتع المواطن بالحقوق العامة المدنية والسياسية والاجتماعية وتترتب عليه واجبات للدولة كواجب حماية المواطن والدفاع عنه، وغيرها، وبشكل متساو ودون إي تمييز على أساس العرق أو الطائفة أو القومية ....الخ.

ثانيا: المفاهيم المقاربة للمواطنة

* الجنسية: وهي رابطة إنسانية قانونية، تحدد علاقة الفرد بدولته ويترتب على هذه العلاقة تمتع الفرد بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، والتزامه بواجبات اتجاه تلك الدولة وبشكل متساو ودون أي تمييز، والجدير بالذكر هنا أن قانون الجنسية يختلف من بلد لآخر تبعا لطبيعة ذلك البلد، وهناك قانون له علاقة وثيقة بالجنسية وهو ما يطلق عليه بقانون الدم والذي يعرف بأنه: القانون الذي يعطي للشخص الحق عند الولادة في الحصول على جنسيته والديه أو أحدهما. (٧)

* **الوطنية**: وهي حب الوطن والشعور الباطن بالانتماء إليه والرغبة في العيش فيه، وبالتالي فعندما نقول إن المواطنة فيها (ركن معنوي) فهي تقترب بمفهومها من الوطنية وعندما نقول إن المواطنة لها (ركن مادي) فهي تقترب من مفهوم (الجنسية). (٨)

* **الوطن**: وهو البقعة الجغرافية التي يعيش عليها الإنسان، وتحددها السياسة ذات السيادة، وتتبع الوطن بالإضافة إلى الأرض، والمياه الإقليمية التابعة لها، الهواء (المجال الجوي). ويبدو هذا التعريف في الحقيقة قاصرا، فمفهوم الوطن بشكل عام هو مفهوم أوسع بكثير فالوطن هو الأرض والأموات، أي الجغرافية والتاريخ إذا اجتمع كيان روحي واحد أي إن الجغرافية أصبحت معطى تاريخي، والتاريخ أصبح موطنا جغرافيا، ومن الضروري أن نميّز هنا بين مفهوم الوطن ومفهوم الأمة، فالأمة هي النسيج الروحي الجمعي الذي تنتجه الثقافة المشتركة وطموحات تعبر عن الإرادة الجمعية بما يجعل الدولة هي التمييز القانوني لوحدة الوطن والأمة.

* **الهوية**: وهي المركب المتجانس من القيم والذكريات والتعبيرات والتطلعات التي تحفظ ذاكرة جماعة بشرية عن الجماعات الأخرى والهوية على ثلاث مستويات: (٩)

١- هوية فردية: أي هوية الفرد داخل الجماعة مثل شعور الفرد بالانتماء إلى القبيلة أو الطائفة أو الجماعة الدينية شعورا يمنحه هوية متميزة ومستقلة.

٢- هوية الجماعة: أي هوية جماعة داخل الأمة، وهي كالأفراد داخل الجماعة، لكل منها ما يميزها داخل الثقافة المشتركة.

٣- هوية الأمة: وهي الجامعة للجماعات والثقافات المشتركة داخل أمة واحدة بما يميزها عن الأمم الأخرى، ولا يمكن أن نميز أمة ما عن غيرها ما لم نعرف أوجه اختلافها عن الأمم الأخرى أي معرفة الشيء بنقيضه.

ويبدو مما تقدم أن هناك تعارض وتقابل بين الهوية والمواطنة، حيث تتجاوز المواطنة سمات الهوية الذاتية، وتتعالى على كل الخصوصيات العرقية والدينية. لكن هذا التعارض الظاهري يفسر حاليا بغياب المواطنة وسيطرة الطغيان والاستبداد في عالمنا، فغالبا ما يكون الانغلاق على الهوية، ملاذا وملجئا عندما تتعثر معايير الانتماء وتتوتر آليات الإدماج والانصهار داخل الوطن الواحد. ويعني ذلك، أن الهوية مفهوم مركب ومعقد ومتعدد الأبعاد ومتشابك العناصر كما تبين ذلك الدراسات السيكولوجية والأنثروبولوجيا. فقد أثبتت مدرسة جنيف أن الهوية لا تبنى ولا تتطور إلا في ظل التفاعلات الاجتماعية وفي إطار الصراعات المعرفية التي تتغذى من الاختلاف والغيرية. ويشهد على ذلك ثراء الحضارة الإسلامية وتنوعها بفضل إسهام الجماعات الدينية المسيحية واليهودية والصابئة والسريانية والقومية الفارسية والتركية والكردية وغيرها. إذن الآخر هذا ليس الأنا والذي ليس الأنا هو المكمل للانا وهو طرف حيوي في حياتنا، وليس مجرد وسيلة لتحقيق رغباتنا وأهواءنا، بل له الحق في أن يكون إنسانا مستقلا عنا وعن وصايتنا الأبوية، وبيّنَ التحليل النفسي أن اكتشاف الذات والوعي بها يمر حتما بتجربة التعايش مع الآخر المختلف.

* **المواطن**: وهو الفرد الذي يستقر بشكل دائم داخل الدولة أو يحمل جنسيتها، ويتمتع بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحمل واجبات المشاركة، والمواطن هو عضو في المجتمع السياس، ويتمتع بالحقوق ويقوم بالواجبات . وتبرز هنا إشكالية العلاقة بين المواطن والرعية، ففي بعض النظم الملكية، وكذلك لدى بعض المفكرين الإسلاميين يشير مفهوم المواطن إلى من ينتمي إلى البلد ويملك الحقوق المدنية والاجتماعية فقط (أهل الذمة كما يوصفون في الفكر الإسلامي)، بينما يشير مفهوم المواطن في الفكر الغربي إلى من يملك الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية إي حقوق الانتخاب والمشاركة في صنع القرار، وعليه يكون المواطن في الحالة الأولى (رعية) بينما هو في الحالة الثانية (مواطن).[١٠].

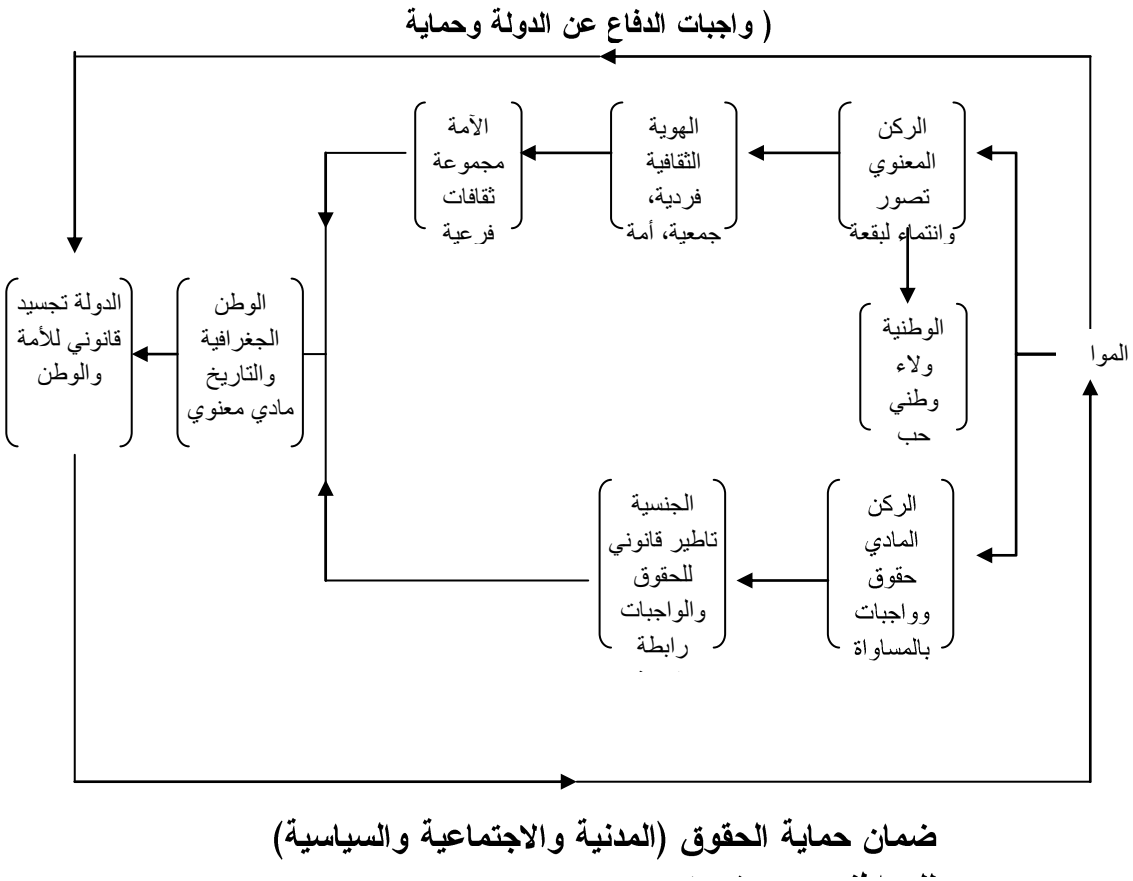

المطلب الثاني

سمات المواطنة

تتميز المواطنة وفقا للمفهوم المتقدم بمجموعة من السمات الخاصة التي يمكن أن نوجزها فيما يأتي:[١١]

١. المواطنة عدل وإخاء:

حيث تؤسس المواطنة لمفهوم الحقوق والواجبات وفق مبدأ الارتباط بوحدة الانتماء واللغة والمشاعر والمشاركة القائمة على العدل والمساواة في إطار سيادة القانون، فحد المواطنة الأهم أن يكون للمرء حقوق وواجبات سياسية واجتماعية واقتصادية تستند إلى المؤاخاة والعدل والقدرة والكفاءة والتوازن.

٢. المواطنة حرية:

حيث تتأسس المواطنة على مفهوم الحرية الواعية والأخلاقية المنضبطة والملتزمة بقوانين متمدنة، يمارسها أبناء الوطن بشكل ديمقراطي منتظم، يعي كل التحولات السياسية والفكرية والاجتماعية.

٣. المواطنة قيمة أخلاقية وإنسانية راقية:

حيث تمثل المواطنة قيمة أخلاقية وإنسانية راقية، ومن ثم فهي انتماء عقلي موضوعي أصيل لقيم الحق والخير، إذ لم تعد المواطنة في هذه المضامين الأخلاقية مجرد دلالة تعبر عن قوانين وحدود تستجيب للولادة والنشأة.

٤. المواطنة حوار موضوعي:

يصعب أن تتحقق المواطنة دون الحوار الموضوعي والمسئول بين أبناء الوطن الواحد، استنادا إلى الاحترام المتبادل للوصول إلى قبول الاخر وعلى ذلك فان المواطنة لا تتبنى على إقصاء الآخر ولا إلغاءه، بل تحترمه وتبادله الرأي.

٥. المواطنة نتاج لتطور الدولة :

تصبح المواطنة، بتضمنها لبعض المضامين الثقافية والاجتماعية والتاريخية، نتاجا لحالة التطور الاجتماعي التي بلغها المجتمع، وترتيبا على ذلك، يرتبط ظهور الدولة والمواطنة بمفهومها الحديث بتطور الدولة القومية بشكل كبير.

اولا:تطور مفهوم المواطنة: (١٢)

تشير المواطنة في شكلها الأكثر اكتمالاً في الفلسفة السياسية المعاصرة إلى الانتماء إلى الوطن، انتماء يتمتع المواطن فيه بالعضوية كاملة الأهلية على نحو يتساوى فيه مع الآخرين الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة كاملة في الحقوق والواجبات، وأمام القانون، دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الفكر أو الموقف المالي أو الانتماء السياسي. ويحترم كل مواطن المواطن الآخر، ويتسامح الجميع مع بعضهم على الرغم من تنوعهم واختلافهم، وثمة توازن بين الحقوق والواجبات، فالمواطنة ليست حقوقًا فقط، وهي ليست واجبات فقط أيضا وإنما هي حقـــوق وواجبات. إن مفهوم المواطنة ليس مفهوما حديثاً بل مفهوم قديم يرجع إلى الحضارات الإغريقية والرومانية التي خطت الخطوات العملية والأساسية في وضع أسس المواطنة. وتجلت مساهمة الحضارة اليونانية في موضوع المواطنة بما توصلت إليه دولة المدينة والتي شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجاً لها، حيث استخدم مفهوم المواطنة في الفكر السياسي القديم عند كل من سقراط وأفلاطون وأرسطو حيث

كانت المواطنة عندهم هي حق المشاركة في الشأن العام والحياة السياسية على وجه الخصوص ومنها المشاركة في إدارة الدولة واتخاذ القرارات ومراقبة تنفيذها. [١٣] وعلى الرغم من قصور مفهوم المواطنة واقتصاره على حق المشاركة السياسية الذي تم تطبيقه عند الإغريق والرومان واقتصاره على فئات معينة حيث كانت مقاييس هذا الاستحقاق هي انحدار المواطن من أبوين ينتميان إلى نفس دولة المدينة، واستبعاد النساء العبيد (الرقيق وأسرى الحرب والمنهزمين) وكذلك الأجانب حيث كان القانون المدني في روما يخص المواطن الروماني، وقانون الأجانب يهتم بالأجانب ويعطيهم حقوقا مدنية، لكنه يحرمهم من الحقوق السياسية كحق الترشيح أو الانتخاب أو تسلم الوظائف السياسية والإدارية. ويمكن القول هنا انه على الرغم من قصور مفهوم المواطنة عند الإغريق والرومان على فئات معينة دون أخرى إلا أنهم نجحوا بتحقيق المساواة على قاعدة (المواطنة) بين الإفراد المتساويين بالإقرار بحقهم في المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة وكذلك تولي المناصب العامة وهذا ما يقرب مفهوم (المواطنة) عند الإغريق ومن بعدهم الرومان إلى المفهوم المعاصر للمواطنة اليوم والذي يجعلنا نعتبره أساسا من أسسها. لكن مبدأ المواطنة تراجع في الفكر السياسي بشكل عام فيما بعد طوال ما اصطلح على تسميته في أوربا بالعصور الوسطى التي امتدت من ٤٧٦م إلى ١٤٥٣م وذلك بعد أن اندثرت التجارب الديمقراطية المحددة في دائرتي الحضارتين الإغريقية والرومانية من واتخذت أنظمة الحكم الغربية طابع (الحكم الملكي المطلق غير المقيد) [١٤]. ولكن مبدأ المواطنة أعيد اكتشافه من جديد لاحقا نتيجة لبروز بوادر عصر النهضة والتنوير وحركات الإصلاح الديني في أوربا، وتفاعل حدثين تاريخيين مهمين هما الثورة الأمريكية ١٧٧٦ والثورة الفرنسة ١٧٨٩ وما جاءتا به من مبادئ الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات وحكم القانون.

ثانيا: التحولات الأساسية المؤثرة في مفهوم المواطنة:

يمكن رصد ثلاثة تحولات سياسية كبرى متداخلة ومتكاملة في العصر الحديث، كان لها أثرها في إرساء مبادئ المواطنة في الدولة القومية الديمقراطية المعاصرة أولها تكوين الدولة القومية، وثانيها توسيع المشاركة السياسية وتداول السلطة سلمياً، وثالثها إرساء حكم القانون وإقامة دولة المؤسسات. إذ انتقلت الحضارة الغربية بفعل هذه التحولات من (المفهوم التقليدي للمواطنة) والمستمد من الفكر السياسي الإغريقي والروماني إلى (المفهوم المعاصر للمواطنة) المستمد من أفكار عصر النهضة والتنوير

ودعوات رجالات الفكر لأن يكون الشعب مصدر السلطات مما عمّق مبدأ المواطنة، وجعل المواطنين يتمتعون بحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية دون تمييز. (١٥)

ويمكن أن نستنتج من تتبعنا للتطور التاريخي لمبدأ المواطنة، أن مفهوم المواطنة مر بمسارين تطوريين هما: (١٦)

– المسار التطوري الأفقي المتمثل في توسيع قاعدة المواطنة لتشمل أيضا وتدريجياً العبيد والمرأة والطبقات الفقيرة.

– المسار التطوري العمودي المتمثل في تطور مفهوم (المواطنة) بشكل موازي كتطور المشاركة في صنع القرار السياسي وممارسة السلطة وتوسيع رقعتها، وتحول السلطة تدريجياً من يد شخص واحد إلى مستويات متوسطة إلى يد عامة الشعب وفق الآليات الديمقراطية.

من ناحية أخرى، مرَّ مفهوم المواطنة في إطار الدولة الوطنية ذات السيادة بتطور أفقي من ناحية وتطور رأسي من ناحية ثانية. فالمفهوم كائن حي، ينشأ وينمو ويتطور، وله ماضٍ وحاضر ومستقبل. بل له أيضا سمات الكائن الحي من صحة ومرض، فطوال العصور الوسطى الأوروبية من سنة ٤٧٦ إلى ١١٤٥٣م، مع بعض الاستثناءات، ظل هذا المفهوم هزيلاً، حتى ظهرت (عريضة/لائحة الحقوق Bill of Rights في إنجلترا بعد الثورة سنة ١٦٨٨م) والتي يؤرخ بها البعض لبداية التنوير الأوروبي. حيث سار التطوّر الأفقي في اتجاه توسيع قاعدة المواطنة من الأقلية الأرستقراطية إلى شمول طبقات أخرى تدريجياً وبمرور الزمن، لكن المواطنة لم تشمل حتى الآن كلّ الأفراد من الناحية العملية على الرغم من كل المواثيق وإعلانات حقوق الإنسان. وسار التطور الرأسي، بشكل موازٍ لتطور المشاركة في صنع القرار السياسي وممارسة السلطة وتوسيع رقعتها، حيث التقدم تدريجيا نحو تحول سلطة اتخاذ القرار من شخص واحد عبر مستويات متوسطة إلى عامة المواطنين وفق الآليات الديمقراطية. واستنتج عالم الاجتماع (هانس) من دراساته حول صناعة القرار في الجمعيات الصغيرة والبلديات والحكومات المحلية، مبادئ عامّة حددها في المستويات الستة المذكورة أدنا. (١٧)

المستوى الأول: القرار الفردي لرأس السلطة.

المستوى الثاني: إعلام الجمهور بالقرار دون أخذ رأيهم.

المستوى الثالث: استشارة الجمهور دون الأخذ برأيهم.

المستوى الرابع: استشارة الجمهور والأخذ برأيهم.

المستوى الخامس: إشراك الجمهور في مواجهة القضايا وحلّ المشاكل.
المستوى السادس: وجود سلطة اتخاذ القرار في يد عامة المواطنين وفق الآليات الديمقراطية.
ولا يوجد في جميع الأحوال وبالضرورة فصل كامل بين هذه المستويات الستّ؛ فأحيانا يتأرجح الديكتاتور بين أكثر من مستوى كعملية من عمليات الخداع والتضليل، مثلما يحدث في الديمقراطيات المزيفة بكل أساليبها المعروفة. وأفضل مستوى تتحقق فيه المواطنة هو المستوى السادس حيث تتسّع قاعدة المواطنة بمفهومها الشامل؛ فكلّ الأفراد مواطنون لا يوجد بينهم أي تمييز في الحقوق والواجبات، وتحكمهم المساواة في كل التعاملات المجتمعية بغض النظر عن الدين، العرق، اللغة، الجنس، أو الأصل الاجتماعي.... إلخ. ويشاركون حسب الآليات الديمقراطية في صناعة القرار.
وتطور مفهوم المواطنة في عصر التنوير أفقياً في أبعاده السياسية والاجتماعية والمدنية، كما تطور رأسياً حسب هذا السلم على الأقل من الناحية النظرية، لكنه لم يصل أبداً إلى المستوى الخامس أو السادس. [١٨] وبلغ مفهوم المواطنة ذروة تطوره المرحلي في القرن الثامن عشر مع الثورتين الفرنسية والأمريكية، لكنه لم يصل إلى ذروة اكتمال المواطنة؛ حيث حرمت الثورتان قطاعاً من الناس من حق المواطنة؛ فدستور الثورة الأمريكية (عام ١٧٨٧م) استبعد النساء والهنود الحمر والجنس الأسود من دائرة المواطنة، وظل هذا الوضع قائماً على الرغم من إلغاء الرق (عام ١٨٠٠)، ولم تتحقق المواطنة للسود إلا (عام ١٩٦٥م)، [١٩] ولم تضع الثورة الفرنسية حدا للعبودية إلا في منتصف القرن التاسع عشر (عام ١٨٤٨م). واستمرت المرأة على المستوى السياسي محرومة من ممارسة ومباشرة الحقوق السياسية، وخارج دائرة المواطنة لفترة طويلة، فلم تعترف فرنسا بحق النساء في التصويت إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم تحصل المرأة في إنجلترا على المساواة السياسية وحق المواطنة بمعناه الشامل إلا في (عام ١٩٢٨م) بصدور قانون المساواة في الانتخابات بين الرجل والمرأة. ولم يتبلور مفهوم المواطنة من الناحية النظرية إلا في عام ١٩٤٨ بصدور (الإعلان العالمي لحقوق – واجبات الإنسان) نظريا طبعا، أما الواقع الفعلي المتعين، فلا تزال تعترض فكرة المواطنة تحديات كبيرة في كثير من بلدان العالم بما فيها بلدان العالم الغربي القائم على الحكم وفق آليات ديمقراطية.

المواطنة في الفكر الإسلامي:

تعددت وتباينت مفاهيم المواطنة في الفكر الإسلامي وتوسع الاختلاف بينها (رفضاً وقبولاً) مما يؤكد الحاجة إلى طرحها للنقاش للوصول إلى فهم أكثر عمقاً وواقعية وعلمية. إذ يعاني مفهوم المواطنة

في الفكر الإسلامي من الخلط وعم الوضوح لدى المفكرين الإسلاميين فمنهم من يرى عدم وجود مفهوم للمواطنة في الفكر الإسلامي والى غير ذلك من الآراء المتعددة في هذا الموضوع، فضلا عن أن هناك من يتحدث دون تخصص من جهة، ويلغي من حساباته أحياناً اختلافات البلدان وأنظمتها وسياساتها وخصوصياتها من جهة أخرى. لذلك، سنحاول هنا وبقدر الإمكان أن نتبين هل أن لهذا المصطلح وجود في الفكر الإسلامي من الناحية النظرية والعملية؟ ونستعرض بعض الآراء حول مفهوم المواطنة في الفكر الإسلامي. [٢٠] ويلاحظ المهتم بدراسة موضوع المواطنة في الفكر الإسلامي وجود رأيين مختلفين بشأنه:

الرأي الأول: يرى وجود هذا المفهوم في الفكر الإسلامي، بل ويذهب في هذا الموضوع بعيداً ليستدل عليه بأن الرسول الكريم محمد (ρ) كان أول من وضع المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة المسئولة والمحددة بحدود المدينة المنورة كعلاقات تقع مسؤولية من أخل بداخلها تحت دائرة حكم الإسلام ومرجعيته ويوضح ذلك جلياً (دستور المدينة) حيث تعرض بنود صحيفة المدينة (٥٢ بنداً) مبادئ مهمة تجسد مفهوم المواطنة من خلال التأكيد على احترام الحقوق والواجبات لكل من سكن المدينة مسلماً كان أم غير مسلم. [٢١]

هكذا حاول بعض الباحثين والمفكرين الإسلاميين تفسير هذا المفهوم من منظور الدين الإسلامي ومن أوجه مختلفة اعتقادا منهم بأنه على الرغم من ارتباط مفهوم المواطنة بالدولة القومية التي ظهرت في أوربا إبان عصر النهضة، إلا أن دلالة هذا اللفظ يمكن أن تجد لها جذورا في الفكر الإسلامي، ولكن تحت عناوين أخرى غير (المواطنة) كالأمة أو الولاية. حيث يرى المفكر الإسلامي السيد (صدر الدين القبانجي) [٢٢] أن المواطنة تعني العضوية في الأمة، ويربط (عصام العريان) [٢٣] المواطنة بالموالاة، ويربط (رضوان السيد) [٢٤] بين مصطلحي (دار السلام) و (المواطنة) على أساس أن ما يتضمنه مفهوم (دار السلام) هو عينه ما يتضمنه مفهوم (المواطنة)، وذهب (علال الفاسي) بعيداً في هذا المجال بربطه مفهوم المواطنة بمبدأ التكليف الإسلامي لأن التكليف يعني إلزام المسلم القيام بواجبات نحو (الله) والمجتمع ونفسه والإنسانية جمعاء، وأن حقوقه مرتبطة بدرجة التزامه بهذه الواجبات، ويرى الشيخ (محمد مهدي شمس الدين) [٢٥] أن المواطنة في المصطلح الإسلامي تعني الولاية بمعنى المعاضدة والتناصر وحقوق المواطن.

الرأي الثاني: يرى أن الإسلام يتناقض مع مبدأ المواطنة بمضمونها القانوني، اذ يتجاوز الحدود بين الدول على أساس وحدة الدين أو المذهب وينكرها على اساس انها تمنح من خلال العيش أو المشاركة مع الآخرين في الوجود في مكان جغرافي محدد ومعين .اذ ينفي بعض الآراء عن الإسلام إيمانه بالمواطنة فمثلاً يرى المفكر (محمد آركون) أن مفهوم الجماعة في الإسلام يخلو من أية محاولة لتطوير سياق المواطنة باعتبارها شرطا ضروريا لنشوء حكم القانون وظهور المجتمع المدني الذي يستطيع أن يكون دافعا أو معوقا لسلطات الدولة طبقا لمواقفها من قضايا الوطن. وإذا كان هذا الرأي يستمد أدلته من مفهوم (الجماعة السياسية) في الإسلام، فان رأيا آخر يشاكله في الرفض لكنه يخالفه في الأسس التي يستند إليها في رفض فكرة المواطنة في الإسلام، حيث يعد هذا الرأي المواطنة (كفرا)، ومن يعتقد بها كافرا طالما أن الإسلام لا يساوي بين أبناء البلد الواحد المختلفين في الدين لأن أساس الوحدة في الإسلام هي (الدين والاعتقاد) وليس العيش أو المشاركة مع الآخرين في الوجود في مكان ما. فالإسلام على وفق هذا الرأي لم يجعل لغير المسلم ولاية على المسلم بدليل قوله تعالى(والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) بينما يفترض مفهوم المواطنة الحديث المساواة بين إفراد المجتمع دون تميز على أي أساس بما في ذلك الدين، فالمواطنون جميعا متساوون في الحقوق والوجبات إزاء الدولة والقانون. ويؤكد الإسلام في هذا المنظور على إعلاء الرابطة الدينية على كل رابطة وأية رابطة، بينما تؤكد المواطنة وتغلب الرابطة القانونية (الجنسية) على أية رابطة أخرى سواء كانت عرضية أو عنصرية أو دينية أو غيرها من الروابط. ولعل أهم الإشكاليات التي تواجه مفهوم المواطنة الحديثة في الفكر الإسلامي هو أن المواطنة بمفهومها الديمقراطي الحديث، تفترض تمتع الفرد الحاصل على جنسية بلد معين بجميع الحقوق (المدنية والسياسية) على حد سواء في ذلك البلد بينما يفترض المنظور الإسلامي الثاني تمتع الفرد المسلم بالحقوق المدنية والسياسية، وتمتع الفرد غير المسلم بالحقوق المدنية دون الحقوق السياسية كحق الانتخاب أو الاختيار أو الاستفتاء وغيرها، لأن (دستور المدينة) منح مواطنيها سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين حقوقا، ولكن هذه الحقوق حقوق مدنية وليست سياسية بالنسبة لغير المسلمين الذين كانوا يتمتعون بالحقوق كافة المدنية والسياسية، وهذا ما يشير إلى نقص في المواطنة أو اختلال في احد الركنين الأساسيين لها.

المبحث الثاني

ماهية العولمة

المطلب الاول: مفهوم العولمة لغةً واصطلاحا

لقد قاس بعض الباحثين لفظة العولمة في اللغة العربية على وزن (فوعله) الذي يعني: قولب أي تحويل الشيء من وضع إلى وضع آخر وفق نموذج أو قالب محدد. لكن الصيغة (فوعله) الحرفية صيغة خاصة بالنسب تصاغ منها ألفاظ معينة على وفق توافر ضوابط وشروط معينة لا نجدها في لفظة (العولمة) لذا فهي لفظة ذات صياغة خاطئة ليس لها وجود في المعجم العربي واصلها الصحيح هو لفظة (العالمية) المشتقة من اسم (العالم) الذي هو على وزن وجمع العالم المراد به الخلق العوالم وهو ما اتفق عليه في اللسان العربي. [٢٦] ويستخدم مصطلح العولمة لتعريب المصطلح (Globalization) الذي يعني حسب ما جاء في قاموس ويبستر (إكساب الشيء طابع العالمية وجعل نطاقه و تطبيقه عالميا)). [٢٧]

إما مفهوم العولمة اصطلاحا فذو دلالات ومفاهيم متعددة، فهو لا يشتمل على زاوية محددة يمكن التوجه إليها واكتشاف مكامنها، وإنما له عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية وتكنولوجية واتصالية متداخلة بحيث لا يمكن فصل إي منها عن الآخر. فمثلا عندما نقول عولمة سياسية فهي إرادة للهيمنة والغرض منها يقفز على الدولة والأمة والوطن وبالتالي فانه يعمل على التفتيت والتشتيت وإيقاظ أطر الانتماء إلى القبيلة والطائفة والجهة بعد أن يُضعف سلطة الدولة ويقوض هوية الوطن وبالتالي يذيب الحدود ويصهرها في نظام سياسي عالمي تسيطر عليه القوى العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية اليوم. وعندما نقول عولمة اقتصادية تقفز إلى الأذهان وحدانية السوق وإزالة جميع الحواجز الجمركية بالشكل الذي يؤثر على سيادة الدولة. وعندما نقول عولمة ثقافية ترتبط بتصدير ثقافة غربية أمريكية بالدرجة الأولى عبر التلفيزيون والانترنت والصحافة وغيرها، والهدف هنا سيطرة أو هيمنة الثقافة الرأسمالية لتصبح هي الثقافة العليا في العالم. يقول العالم الأمريكي نعوم تشو مسكي (إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام، تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الإطراف أي على العالم كله)، [٢٨] ويقول وزير العدل الفرنسي جاك كولين (إن* الانترنت بالوضع الحالي شكل جديد من أشكال الاستعمار، وإذا لم نتحرر فان أسلوب حياتنا في خطر كبير من التأثير الأمريكي). ويعني هذا أن العولمة سوف تقضي على كل العادات والتقاليد والأعراف في المجتمعات الأخرى لصالح طغيان ثقافة عالمية واحدة على الثقافات القومية والمحلية بما يشكل خطرا

على الخصوصيات الوطنية على المدى الطويل حيث يؤدي إلى ابتلاعها والحلول محلها، وهذا ما يلفت نظرنا إلى تعريف محمد عابد الجابري للعولمة بأنها تعني الآخر وإحلال الاختراق الثقافي والهيمنة وفرض نمط واحد للاستهلاك والسلوك.

النشأة التاريخية للعولمة

كانت النشأة التاريخية للعولمة وما تزال مثار جدل بين الباحثين فمنهم من يصفها بأنها ظاهرة جديدة ظهرت في عقد التسعينات، ومنهم من يرجعها إلى القرون السابقة، ويرجع أصل هذا الاختلاف إلى تداخل مصطلح العولمة بمصطلح العالمية لدى عدد من المعنيين، فالذين أرجعوها إلى القرون السابقة تحدثوا في حقيقة الأمر عن مصطلح العالمية التي تعني (الارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي) وهذا واضح في أطروحات (الرواقيين) في أثينا في حوالي القرن الثالث قبل الميلاد الذين كانوا ينظرون إلى العالم نظرة شاملة جعلتهم يدعون لإقامة المدنية العالمية مستندين إلى الفلسفة القائمة على وحدة الكوكب الذي يعيش عليه الجنس البشري، وكانت الديانتان المسيحية والإسلامية قد دعتا إلى العالمية أيضا. ولكن العولمة ليست ظاهرة جديدة تماما بل هي قديمة إلى حد كبير لأن تصدر حضارة ما لباقي الحضارات يفرض عليها ويتطلب منها قيادة العالم وهذا هو جوهر العولمة.

*** لقد مرت العولمة تاريخيا بمراحل عدة وهي كالآتي:** [٢٩]

- مرحلة الرأسمالية التجارية.
- مرحلة الرأسمالية والثورة الصناعية في أوروبا.
- مرحلة الرأسمالية المالية: دور البنوك وإصدار الأوراق المالية ومنح القروض للدول ورجال الصناعة والإعمال.
- مرحلة الثورة التكنولوجية: خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية.

* إن أول من صاغ مفهوم (العولمة) حرفيا هو العالم * الكندي (ماك لوهان) في جامعة (تورنتو) عندما صاغ في نهاية الستينات مفهوم (القرية الكونية) في كتابه (الحرب والسلام في القرية الكونية). وتبنى هذه الفكرة بعده بريجنسكي الذي أصبح في ما بعد مستشارا للرئيس الأمريكي في عهد كارتر (١٩٧٧-١٩٨٠) حيث استخدم مصطلح (المدينةالكونية)(globalcity) وفصله عن مصطلح العولمة (Globalization)[٣٠]

ومؤسسات العولمة هي:

- صندوق النقد الدولي.
- البنك الدولي.
- منظمة التجارة العالمية.
- الشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: أبعاد العولمة

إن هناك إبعاد مختلفة للعولمة منها وهي أبعاد ذات أثار متداخلة ومترابطة منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي ومنا ما هو ثقافي وقد تكون هذه الأبعاد السياسية و الاقتصادية والثقافية قد تكون ذات أثار إيجابية أو على العكس قد تكون سلبية . فعلى الصعيد السياسي فللعولمة أثار سلبية تتمثل سعيها إلى تفويض سيادة الدولة الكاملة من خلال وسائلها العديدة المتمثلة بالشركات متعددة الجنسيات واقتصاد السوق الحر وغيرها والتي أدت بالنتيجة إلى ضعف الحدود والتبعية السياسية والاقتصادية للدول الصناعية الكبرى. كما وان العولمة تقفز على الدولة والأمة والوطن وبالتالي فإنها تعمل على التفتيت والتشتيت وإيقاظ اطر الانتماء إلى القبيلة والطائفة والجهة ....الخ. أما على الصعيد الاقتصادي فللعولمة أثار سلبية تتمثل تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي بيد مجموعات قليلة العدد وبالتالي تهميش أو إقصاء الآخر والذي ينتج عنه ما يعرف بظاهرة (التفاوت) الحاصل بين الدول والتفاوت في داخل الدولة الواحدة ويمكن القول هنا إن أثار العولمة (الاقتصادية) كانت ايجابية بالنسبة للدول الصناعية المتطورة وخصوصا بلدان الاتحاد الأوربي حيث تم توحيد العملة (اليورو) وإلغاء جواز السفر والحواجز والتعريفات الكمر كية وفتح الحدود بينهما تجاريا وبذلك حافظت هذه الدول على هويتها و ثقافاتها و كيانها وهي الآن في حدود تحويل هذا الاتحاد الكونفدرالي إلى اتحاد فيدرالي. في حين نرى النتائج السلبية للعولمة التي لحقت بدول العلم الثالث غير الصناعية والتي جعلتها تحت مطرقة التبعية الاقتصادية وبالنتيجة التبعية السياسية للدول المتطورة الرأسمالية. [٣١]

والحقيقة إن العولمة تهدف اقتصاديا إلى تحويل العالم إلى سوق اقتصادية واحدة يحكمها النظام الاقتصادي الرأسمالي، وتهدف ثقافيا إلى تصدير ثقافة غربية أمريكية بالدرجة الأولى عبر الانترنت و التلفيزيون و الصحافة وغيرها بما يؤدي بالنتيجة إلى هيمنة الثقافة الرأسمالية لتصبح هي الثقافة العليا،

ويعني هذا أن العولمة تسعى لصهر كل العادات والتقاليد والأعراف في المجتمعات في نظام ثقافي عالمي، تهيمن فيه ثقافة عالمية واحدة على الثقافات القومية والمحلية والخصوصيات الأخرى. ويتمثل الأثر الايجابي للعولمة فيما تحققه من انتشار المعلومات والتكنولوجيا وسهولة وحرية وسرعة انتقال رؤوس الأموال السلع والخدمات والتقنيات الحديثة بما يجعلها متاحة وفي خدمة جميع الأطراف، وتذويب الحدود بين الدول إضافة إلى زيادة معدلات إنشائية للعلاقات بين الدول والتجمعات والمؤسسات. ومن الآثار الايجابية للعولمة أيضا ما تتيحه من إمكانية الحوار بين الثقافات وجعل العالم (قرية صغيرة) تتبادل فيها الثقافات والأفكار وتتقارب الشعوب وتتعارف بعضها على البعض الآخر. ويسهل ذل، ويساعد على إشاعة المشروع الديمقراطي والحريات العامة وتقليص سطوة وسلطة الحكومات لاسيما الدكتاتورية عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة ووسائل الإعلام المرئية والسمعية المتطورة التي تمنح المواطن حرية التعبير عن الرأي وإيصال صوته وإسماعه للعالم ككل.

المبحث الثالث

المواطنة والعولمة

تؤكد التحقيقات التاريخية أن المواطنة سابقة للعولمة من حيث الزمان والمكان، وكذلك من حيث كونها مجال فكر وتفكير تمتد بتأثيرها وتأثرها إلى الاقتصاد والسياسة والمجتمع. ولما كانت المواطنة قد صيغت في البدء داخل الفضاءات الوطنية كتعبير عن ضرورات تحديد وحماية وصَون حقوق الأفراد والجماعات، فسرعان ما أصبح لمبادئها القدرة على الامتداد عالميا، واخذت ترجمة مبادئ المواطنة على المستوى العالمي من خلال أخذ الأنظمة والدساتير بهذه المبادئ في معظم توجهاتها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

لقد ساهمت العولمة إلى جانب عوامل أخرى منها الديمقراطية القائمة في تحديد أفق المواطنة، وشكلت لها تحدياً استهدفها في حد ذاتها باستهداف مبادئها الكبرى (لاسيما الحقوق فيها)، وأكثر من ذلك استهداف المؤسسات والقيم التي بنيت عليها المواطنة لسنين طويلة. فقد أحدثت العولمة تغييرات عدة في مفهوم المواطنة ظهرت بشكل بارز فيما أحدثته من تمييز بين المواطنة القومية والمواطنة العالمية، فبعد أن كان مفهوم المواطنة يقتصر بمفهومه الضيق لدى البعض على أنها (حقوق المواطن وواجباته داخل وطنه) ، أوجدت العولمة مفهوم المواطنة العالمية الذي يعني (حقوق وواجبات مواطني العالم دون تمييز نحو العالم)، وهو المفهوم الذي

تنازعته آراء مختلفة بين مؤيد ومعارض، فضلاً عما أدت إليه العولمة من تغيير في مؤشرات قياس الديمقراطية، حيث باتت الديمقراطيات تقاس بمدى وجود مجتمعات مدنية، ومستوى المواطنة من خلال منح المواطنين حقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية فضلا عن سيادة القانون وتوفير الخدمات.

المطلب الاول: المواطن والمواطنة والعولمة

ولم يكن مفهوما (المواطنة والعولمة) وحتى وقت قريب، يدرسان في التحليل الاجتماعي المعاصر في سياق واحد، إذ تشير العولمة إلى الصور المعاصرة للتغيرات السريعة أما المواطنة فتشير إلى الحماية الاجتماعية وإعادة بناء روح التضامن،[٣٢] غير أن التطورات العالمية في العقود الأخيرة، أوضحت ضرورة الربط في مجال البحث بين المواطنة والعولمة، فالمواطنة لم توضع يوماً على المحك إلا حين برزت العولمة واتسع فضاءها، فإذا كان سؤال المواطنة في الماضي ينصب على كيفية إدماج الأفراد كمواطنين في إطار الدولة الحديثة، فقد بات سؤال المواطنة الآن ينصب على معالجة عجز الدولة الحديثة عن بناء المواطنة والحفاظ عليها بسبب عدم قدرتها على دمج الأفراد وتحقيق المساواة والعدل بين الجميع. [٣٣] ولم يكن أفق الديمقراطية القائم في معظم دول العالم هو المحدد الوحيد لأفق المواطنة، ولم يكن العامل الداخلي هو المهيمن في تحديد ذلك الأفق، بل أضيفت إلى ذلك معطيات عالمية كبرى تتدخل اما بصورة مباشرة او غير مباشرة لتحريك المواطن للبحث عن حقوقه ومواطنيته.

لقد كان مفهوم المواطنة بصورته التقليدية على مستوى الفكر الغربي، يعرّف بأنه "صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات في إطار الدولة القومية التي ينتمي إليها"، لكن هذا المفهوم لم يعد يستجيب حاليا للتحولات العالمية التي أوجدت حاجة لصياغات جديدة لهذا المفهوم القديم، إلى جانب مجموعة من العمليات المعقدة وعلى رأسها: بروز ظاهرة التعددية الثقافية نتيجة لتزايد الهجرة العالمية (اختياريا أو قسريا)، وانتقال العمالة من بلد لآخر بل من قارة إلى أخرى انتقالا شرعيا أو غير شرعي، فضلاً عن تعرض دعائم الدولة القومية للاهتزاز بسبب تنامي حدة النزاعات العرقية (انقسام الدول، وانفصال الأقليات، وتفتت المجتمعات)، والمطالبات المتزايدة بالاعتراف بالحقوق الثقافية، وظهور التكتلات السياسية الإقليمية الكبيرة

كالاتحاد الأوروبي والتي أتاحت فرصاً للانتماء إلى كيانات وجماعات سياسية أكبر، والمعارك الضارية للدفاع عن الهوية. (٣٤)

لقد أصبح للمواطنة في ضوء الأبحاث الحديثة، أبعاد متعددة ودلالات جديدة، شجعت على بروزها التغيرات العالمية الكبرى في العقود الأخيرة، ومن ناحية أخرى بدأ الحديث يدور اليوم حول المواطنة باعتبارها عملية مستمرة ذات أفق مفتوح، وليست هناك نهاية في الأفق يمكن تحديدها في مجال تطوير معاني المواطنة ومجالاتها، ومع ذلك يمكن القول إن ماضي مفهوم المواطنة يؤثر على الطريقة التي ينظر بها أغلب الناس في المجتمعات الصناعية المتقدمة إليها، ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين إلى التأكيد على أن المواطنة تعرّف عادة بالاستناد إلى القومية، فالمواطنون هم أعضاء منظمون في مجتمعات قومية يعطونها ولاءهم ويتوقعون منها حمايتهم، وهي بالتالي هويتهم التي يتعاملون بها مع مواطنين منظمين في مجتمعات قومية أخرى، لكن وبالمقابل، هناك اتفاق عالمي على أن هناك حقوقا إنسانية عالمية ينبغي تطبيقها بغض النظر عن تنوع المجتمعات واختلاف الثقافات وتنوع الهويات، ويمكن القول إن عملية تأسيس حقوق الانسان تاريخية مستمرة امتدت على خمسة أجيال: حقوق الجيل الأول السياسية أساساً، وحقوق الجيل الثاني الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الجيل الثالث والرابع العابرة للقوميات والناتجة عن تبلور وعي كوني يبرز فيه أساساً الحق في حماية البيئة، والحق في السلام، والحق في التنمية، وحقوق الجيل الخامس في الأمن الإنساني. (٣٥)

ولا تنتهي علاقة المواطنة بالعولمة عند جوانبها الإيجابية فقط، وإنما هناك من يصر على أن العولمة بتجلياتها المختلفة وبصورها الرأسمالية والاحتكارية القائمة على التمييز والاضطهاد والتفرقة، تجعل التحدي بالنسبة للمواطنة هو الذي يبسط أكثر من حقيقة يمكن إيجازها كما يأتي:

– ترتبط العولمة والمواطنة بحرية السوق باعتبار السوق بقواعده وقوالبه الطبيعية تعبير عن المواطنة تماما كما هو مواطن كل من تعاقد (بحريته الذاتية) لبيع قوة عمله لمالك وسائل الإنتاج، ومعنى هذا أن المواطنة ما دامت تتعلق بحقوق وضعية بالأساس، فإنها تبقى مبنية على الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية في حين أن حقوقها الطبيعية تبقى محصورة في السوق. (٣٦)

– تفرض العولمة تضاداً وتوتراً بين الإدعاء بشمولية القيم الديمقراطية والحرية والعدالة وحقوق الإنسان وبين واقع التجربة التاريخية المميزة للأفراد والجماعات داخل المجتمعات ووضع تضاد وتوتر بين الادعاء بالانتماء والانتساب المشترك إلى "عالم واحد" وواقع الانكماش (المفروض غالب الأحيان) داخل فضاء عام محدد ومجال جغرافي محدود. وبذلك، فإن العولمة (لاسيما السياسية منها)* تمثل نهاية الدولة الدائمة والشديدة، والتحول نحو اللامركزية في السلطة والحكم مع الانخراط ضمن مؤسسات متعددة الأطراف دولياً والشركات والمؤسسات العابرة للقوميات الاقتصادية والاجتماعية، أي أن العولمة السياسية غيرت من دور الدولة من الفاعل الأساسي إلى الحارس الذي يحرس مصالح الشركات والمؤسسات الدولية، ويمكن أن نوجز مجموعة من أهم التجليات التي تصاحب العولمة السياسية وهي: (٣٧)

١. ظهور أزمة تماسك الدولة الوطنية واختراق القيم الأخلاقية والدينية والثقافية والتلاعب بها باستغلال التناقضات الداخلية وإعادة تكييف المنظومات والمؤسسات الاجتماعية والدينية والقانونية الوطنية تحت ستار الإصلاح والشراكة والتعاون.

٢. تزايد عمليات توحيد وتنميط وتدويل المقاييس والمعايير عبر العديد من المنظمات والتكتلات العابرة للقوميات التي تعد أدوات فاعلة للتأثير والنفوذ الحضاري للخصوصية الغربية واتساع تلك العملية من المجال التكنولوجي، البيئي، العلمي، الاقتصادي إلى المجال السياسي والتربوي – التعليمي، الإعلامي والديني مما يهدد الخصوصيات الوطنية والحضارات غير الغربية بالسحق الحضاري.

٣. سهولة استثارة النزعة الأقلية وصناعة الهويات الانفصالية عبر التوظيف الذرائعي المصلحي لثقافة حقوق الإنسان لتهيئة الأجواء للمزيد من النهب والاستحواذ على الثروات الوطنية التي أساءت بعض النخب المحلية إدارتها.

٤. ترهل الرابطة الوطنية وامتهان رموزها وممارسة التضليل السياسي على الممارسات اللاوطنية واللاديمقراطية عبر انتشار الرقابة على الفكر الحر والتضييق على الحريات الفردية والجماعية وتنامي النزعة الطائفية وألوان من التعصب القبلي واللغوي والمذهبي والأيديولوجي والحزبي الضيق كبديل عن الانتماء الوطني.

فالعولمة أذن، وفي أكثر من نقطة، تبدو مكمن التضاد والممانعة مع دفوعات الاختلاف والتعدد التي تقدمها المواطنة، إذ لا تتعلق قيم الاختلاف تلك بمنظومة التعدد ذاته بحق الأفراد والجماعات في تمثل حاضرهم واستشراف مآلهم، بل وأيضا في حقهم الطبيعي في التميز عمن سواهم من أفراد وجماعات حتى وإن كان الأمر في ذلك لا يتعدى كونه تميزا من أجل التميز، ومن هنا فإن العولمة، بما هي جموح للتوحد والتوحيد، فهي أيضا استكثار لهذه القيم وهذا الحق في هؤلاء وفيما سواهم من دول وتنظيمات وثقافات. (٣٨)

لذلك فإن مواطنة العولمة هي التي تندغم في منظومتها باقي منظومات الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة...أي مواطنة الواجب لا الحق...مواطنة التلقي لا المشاركة، مواطنة الانضباط لا الفعل...أي المواطنة التي تسير وفق منطق تراكم رأس المال، وتعمل وفق ما يرضاه فاعلو العولمة ويرتضوه فيما بعد، فالعولمة لا تقبل بمنظومة للمواطنة دخيلة عليها (كما يراد للمواطنة الحالية أن تكون)، إذ هي تريد مواطنة تناسبها، تنصهر في منظومة قيمها، مواطنة تسايرها، وتفتح لها الطريق، وتهيكل لها فضاءها العام .....السياسي منه والاقتصادي والاجتماعي والثقافي (٣٩).

المطلب الثاني : العولمة وسيادة الدولة

وفي إطار الحديث عن العلاقة بين العولمة وسيادة الدول، يتوقع المحللون أن الدولة الوطنية في عصر العولمة لن تستطيع التحكم في جمع وتحصيل الضرائب، مادامت حدود الدول مخترقة، وليست الضرائب موردا هاما من موارد الدولة فحسب، بل هي مظهر أساس لإعمال السيادة وممارسة المواطنة، لأن دفع الضرائب واجب على المواطنين، في مقابل حقهم في المشاركة السياسية والمتمثل في اختيار حكامهم وممثليهم. (٤٠) وحيث إن الضرائب مورد من الموارد التي تستخدمها الدولة في تمويل الخدمات العامة للمواطنين، وإعادة توزيع الثروة، والحد من التفاوت بين الأغنياء والفقراء، فإن تناقصها يعني عجز الدولة عن توفير الخدمات، كالتعليم الجيد، والصحة، والبنية الأساسية من مياه وكهرباء وطرق. يضاف إلى ذلك معاناة هذه الدولة من ضغط المؤسسات المالية العالمية، ومقتضيات التجارة الدولية المفتوحة التي تصب كلها في الحد من تدخل الدولة والتقليل من دورها في الرعاية والعناية، ومن ثم فلن تعود الدولة هي

الكافل الأعظم للمواطنين، وبذلك، فقد في نظرهم مبرراً قويا من مبررات وجودها وضرورتها، الأمر الذي يصب في ضعف الانتماء الوطني والسلبية والاغتراب لدى الأفراد.

ويرى بعض الباحثين أن العولمة تحدت المواطنة وتربيتها في عنصرين هامين أولهما: إن العولمة تضعف قدرة الدولة على الحد من فاعلية المؤسسات غير الحكومية وزيادة فاعلية المؤسسات القومية والتعاون الدولي مثل منظمة التجارة العالمية، وثانيهما: إن العولمة تخلق صراعات سياسية وثقافية واقتصادية جديدة تتعدى حدود الدولة الوطنية لتصل إلى المستويات الإقليمية والعالمية وبالتالي لا تعود الدولة هي المصدر الخاص لشرعية النشاطات السياسية والعمل على زيادة الشعور بالمواطنة. (٤١)

وعلى الرغم مما سلف ونظرا لوجود إحساس لدى الباحثين في مختلف الدول أن العولمة تنطوي في الوقت نفسه على تهديدات وفرص للمواطنة من خلال سياسات التحرر الاقتصادي التي أثرت سلباً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعديد من المواطنين في بلاد متعددة، إلا أن سقوط الحواجز في مجال الاتصال بفضل ثورة الاتصالات الكبرى أدى إلى توسيع مجال الوعي الدولي بالحقوق مما سهل إنشاء شبكات واسعة للمجتمع المدني على المستوى الكوني، ففي سياق عالمي يتسم بالتعقيد الشديد والعمليات المتناقضة في مجال التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بدأت الشعوب في عقد تحالفات عابرة للقوميات من خلال المؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني العالمية لصياغة حقوق جديدة في إطار فضاءات تتجاوز الحدود الضيقة للدول، وتناضل لحماية روح التضامن وخلقها من خلال تنمية المؤسسات التي من شأنها أن توفر لهم الحماية الاجتماعية .

ولكن ذلك كله، يجب إلا يمنعنا من ملاحظة وجود اتجاه فكري وسياسي غربي ما زال متشبثا بمبدأ الدولة القومية، ومناهضا لحركية العولمة، من منطلق الدفاع عن حصن الهوية الخصوصية للأمة، وعن فكرة المواطنة الجمهورية التي يراها التجسيد الوحيد لمفهوم الديمقراطية من حيث هي التعبير عن الخيار الجماعي المشترك. ويمكن تلمس هذا الاتجاه لدى تيارات اليمين واليسار الأوربية التقليدية الرافضة لمنطق السيادة المتقاسمة ضمن أوروبا موحدة سياسيًّا. وقد استطاع أصحاب هذا الاتجاه بالفعل عرقلة مشروع الدستور الأوروبي الذي يقنن الاندماج السياسي لدول القارة القديمة، ومن أبرز من بلور هذا التصور فلسفيًّا الفيلسوف الفرنسي (ريجيس

دوبريه) الذي يدافع عن الصيغة الجمهورية من حيث هي التجسيد الأوحد الممكن لقيم التنوير الليبرالية، معتبراً أن الديمقراطية بدون هذه القيم تفقد جذورها المعيارية المميزة.

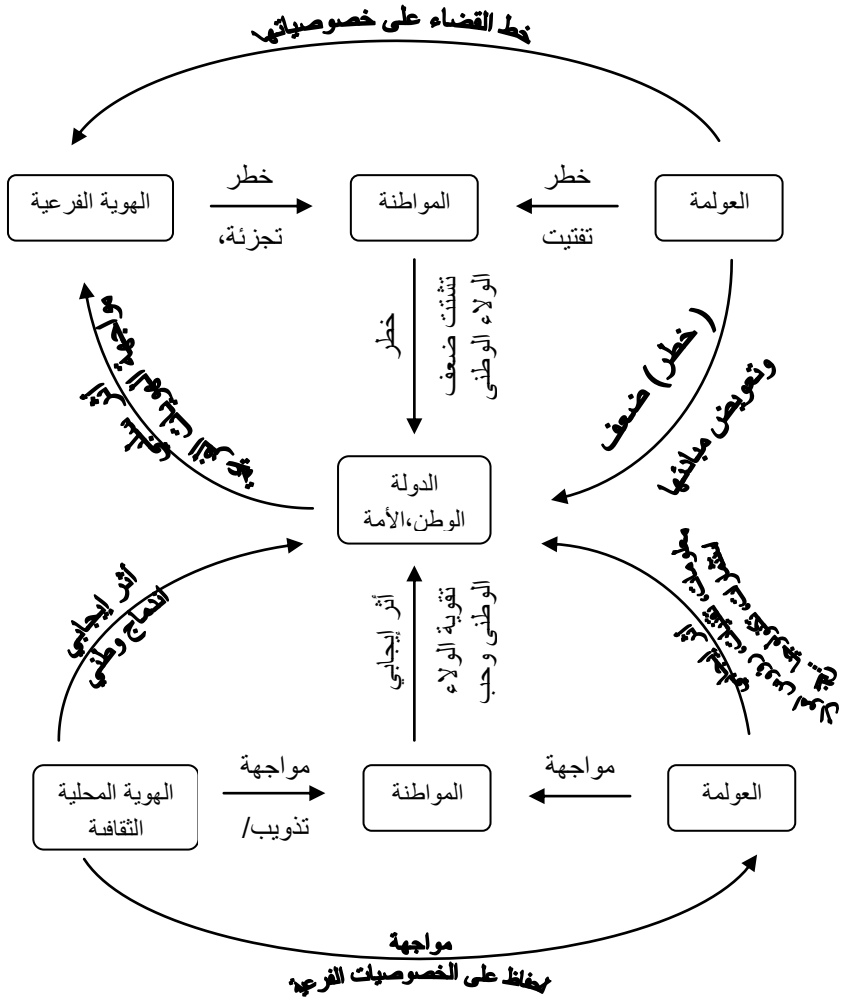

الخاتمة

تأسيسا لما سبق من فهم للأبعاد الرئيسية لنمو المواطنة من حيث المفهوم والاصل التاريخي والسمات والاركان الاساسية لها ، فكان من الضروري ان نعرض لأهمية المواطنة مشهدي التقدم او التراجع بوجود العولمة المتمثلة بأدواتها وبخاصة مع ما تعرضه العولمة من تداعيات وتحديات امام كيان الدولة وهويتها الوطنية في هذا الجانب.

ومن خلال تأمل الواقع الحالي لمفهوم المواطنة يكشف لنا انها تمر بحالة ازمة في ظل المتغيرات الاخيرة على الصعيدين القومي والعالمي

وترجع اسباب هذه الازمة الى متغيرات داخلية ، واخرى خارجية وهي تؤثر في مجملها على قيمة المواطنة كأساس لتماسك وبقاء المجتمع. فداخليا تبرز الحالة المتمثلة في اغتراب الدولة عن المجتمع بسبب تحجيم او عزوف الشعوب عن المشاركة نتيجة عدم ايمانها بحصول التغير المرجو ، ومن جهة اخرى عدم قدرة اجهزة الدولة من اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين في ظل النظام العالمي المعاصر. بينما تتمثل اهم المتغيرات الخارجية في العولمة ، والتي تلعب دورها في وضع الازمة او على الاقل في التحرر من الاطار القومي الى العالمي.

وخلاصة البحث تتركز في عدة امور اهمها:

- ان المحتوى الاساسي لمفهوم المواطنة نابع من مبدا الانتماء الوطني الذي يتشكل نتيجة التربية المواطنية ، والقدرة على المشاركة الفعالة في الحكم ، والشعور بالإنصاف والعدل والمساواة ، مستفيدين من العبر التي تضمنتها التطور التاريخي للمواطنة عبر الازمان خصوصا في اثينا والرومان وصولا للمواطنة في الاسلام مرورا بمضامينها في ثورتي الامريكية والفرنسية.
- ان المواطنة تقوم على اساسين مهمين هما: المشاركة في الحكم والمساواة بين جميع المواطنين.
- ان تحقيق المواطنة على ارض الواقع بشكل فعال مرهون ومرتبط بعملية التربية المواطنية التي من خلالها يتم ايصال المعرفة وخلق شعور الذي يؤدي الى تشكيل الانتماء الوطني وهذا لا يمكن تحقيقه الامن خلال تقديم رؤية لتربية مواطنية من خلال افكار فلسفية وخطوات عملية شاملة مستندة على مبدا التنشئة لهذا المبدأ.

- ان مفهوم المواطنة هو الاساس الرئيسي للديمقراطية ، فلا وجود ولا معنى لاي نظام ديمقراطي بدون تحقيق لمفهوم المواطنة.

فالعولمة وان جعلت عالمنا اكثر تماسكا بسبب تكنولوجيا الاتصال والاعلام والاقتصاد ، وهي تدفع العالم بذلك من خلال اليات كثيرة لان يصبح عالمنا واحدا ، فان الدولة القومية ..... في مواجهة هذا التيار للحفاظ على سيادتها التي تتأكل بين اليات العولمة ومنجزاتها هذا من ناحية.

ومن ناحية اخرى يفعل تراجع المواطنين الى مرجعيا تهم المحلية الامر الذي يعني ان مواطنة الدولة القومية تعيش في حالة ازمة ترجع اسبابها لمتغيرات عديدة ومن هنا ياتي ترجيح تفتت الهوية الداخلية لصالح الهوية العالمية مع الحفاظ على الخصوصية بفضل ادوات العولة التي قربت المسافات وجعلت من الافكار تتناقح وتتفاعل لصالح الوحدة والاخوة الانسانية وتبني الهوية الموحدة.

---

[١] كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد.

تعود مفردة المواطنة إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة التي كانت الكلمة (**polis**) تعني فيها المدينة باعتبارها حقوق ومشاركة في شؤون المدينة، وتستعمل كلمة المواطنة أيضا كترجمة للكلمة الفرنسية (**citoyennet**) المشتقة من كلمة (**cite**) و تقابلها باللغة الانكليزية كلمة (**citizen ship**) المشتقة من كلمة (**city**) أي المدينة، ويعني ذلك أن المواطنة كلمة غربية استحدثت للتعبير عند تحديد الوضع الحقوقي والسياسي للفرد في المجتمع(انظر برهان غليون: نقد السياسة الدولة والدين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،ط١٩٩٣،١،ص٢١٢.). وتشتق المواطنة في اللغة العربية من كلمة (وطن) وهو بحسب كتاب لسان العرب لأبن منظور (المنزل الذي نقيم فيه وهو موطن الإنسان ومحله...)،(ابن منظور: لسان العرب،ط١، ج١٥،دارصادر للطبع والنشر، بيروت ٢٠١١،ص٢٣٩.) ووطن بالمكان و (أوطن) أقام، و (أوطنه) أي اتخذه وطناً، و (الموطن) في بعض الأحيان يسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعهُ مَواطن كما في قوله تعالى (لقد نصركم الله في مواطن كثيرة)، (القران الكريم، سورة التوبة، الآية ٢٥) وتأنيثاً أيضا بمعنى (توطين النفس على الشيء) أي التمهيد، والمواطنة: مصدر الفعل (واطن) بمعنى شارك في المكان إقامة ومولداً.

[٢] انظر عن هذا الراي محمد عابد الجابري : العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١، ص١٣٥.

[٣] برناد لويس: جريدة الشرق الأوسط ، هل غاب مفهوم المواطنة حقاً عن الفكر الإسلامي ٢٠٠٠/١٠/١ العدد ٧٩٧٨.

[٤] للمزيد عن هذا الراي ينظر: هيثم مناع: المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ١٩٩٧ ، ص٤٩.

- محمد رشيد رضا مفكر اسلامي من رواد الاصلاح الاسلامي فضلا عن كونه صحفيا وكاتبا ادبيا ولغويا، اسس مجلة المنار وكان يركز مسالة مهمة بان يكون الاصلاح عن طريق التربية والتعليم.

(٥) نقلا عن بشير نافع واخرون : المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١، ٢٠٠١،ص٣٢٠.

(٦) موسوعة كولير الامريكية www.ar.wikipidia.org/

(٧) للمزيد محمد الدجاني: مدخل النظام السياسي الأردني، عمان، ص٤٤١. للتفصيل ينظر: منذر الشاوي : القانون والحياة، اصدارات المركز لعراقي للدراسات الاستراتيجية، مطبعة التاج،ط١، ٢٠٠٨،ص١٢٧.

(٨) حسين درويش العادلي : المواطنة بين ضرورات الواقع وجدليات المدارس، كتاب الصباح الثقافي منشورات جريدة الصباح، بغداد،٢٠٠٧،ص٩.

(٩) علي عباس مراد: اشكالية في العراق المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٩٠ آب ٢٠١١ ، ص٨١.
للمزيد انظر: كولد دوبار : ازمة الهويات تفسير تحول، ترجمة رند بعث، المكتبة الشرقية ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٨، ص٤٠.

(١٠) للمزيد انظر: صدر الدين القبانجي: المواطنة في الاسلام ، مجلة الفكر السياسي، العدد الثامن، السنة الثانية ١٤١٥.

(١١) د. ختام العناتي ومحمد عصام طربية: التربية الوطنية والتنشئة السياسية ، دار الحامد ، عمان ، ٢٠٠٧،ص٢٩.

(١٢) محمد احمد عبد المنعم: مبدأ المواطنة والاصلاح الدستوري، دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص٨٤. انظر أيضا: امين فرج شريف: المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية ، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر ،٢٠٠٩،ص٤١.

(١٣) غانم محمد صالح : الفكر السياسي القديم ، بغداد، مطبعة دار الحرية، ١٩٩٠، ص١٢. للمزيد انظر اندرية ايمار واخرون :تاريخ الحضارات، الجزء الاول، ترجمة فريد داغر وفؤاد ريان، عويدات للنشر والطباعة بيروت٢٠٠٣.

(١٤) جورج سباين : تطور الفكر السياسي، الجزء الثاني، ترجمة حسن جلال العويسي، دار المعارف، القاهرة، ص١٥٠-١٩١.

(١٥) علي خليفة الكواري: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص١٥.
انظر ايضا:
David miller, ed, The Black well Encyclopedia of political Thought (oxford, New york) Black well 1995 p. 74.

(١٦) محمد عثمان الخشت: تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي، عمان(مسقط) مجلة التسامح، العدد ٢٠ ، خريف ٢٠٠٧، ص٩١.

(١٧) منصف المرزوقي: تسقط الوطنية ، عاشت المواطنة ، مجلة العصر ، تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٧ ص٤.

(١٨) منصف المرزوقي: مصدر سبق ذكره، ص٥.

(١٩) ثيودور لووي و بينيامين جينسبرج : الحكومة الامريكية الحرية والسلطة ، الكتاب الاول، ترجمة عبد السميع عمر زين العابدين ورباب عبد السميع، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،ط١، ٢٠٠٦، ١٤٧ وما بعدها.

[٢٠] راشد الغنوشي: الحريات العامة في الدولة الاسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص٩٣. للمزيد ينظر: بتول حسين علوان: المواطنة في الفكر الاسلامي المعاصر، غفران للخدمات الطباعية، بغداد،٢٠١٣،ص٣٦ وما بعدها.

[٢١]للمزيد حول موضوع صحيفة المدينة ، انظر: خالد بن صالح الحميدي: نشؤ الفكر السياسي الاسلامي من خلال (صحيفة) المدينة ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط١، ١٩٩٤ ص٥٩ وبعدها. حيث أكد دستور المدينة على نقطتين رئيستين:

– الأولى: أن لكل إنسان الحق في الإيمان بدينه ويتحمل مسؤولية ذلك الإيمان إمام (الله) وليس إمام الدولة.

– الثانية: إن كل مواطني المدينة متساوون بغض النظر عن معتقداتهم الدينية.

ونستنتج من ذلك أن النقطة الأولى أقرت مفهوم الحرية الدينية، وأن النقطة الثانية وضعت مبدأ المسؤولية وتساوي المواطنين إمام الحكومة وهو ما ترسخ دستورياً.

ويرى هذا الرأي أيضا أن للإنسان في الدولة الإسلامية أيا كان مذهبه وجنسيته، حقوق ثابتة في العيش الكريم، وعلى غير المسلمين الإيمان بأهداف الدولة والأسس التي قامت عليها فهو ملزم لاكتساب حقوق المواطنة بأن يوالي الدولة ويعترف بشرعيتها فالإسلام يقوم على مبدأ (الإخوة الدينية) معتمدا قوله تعالى (إنما المؤمنون أخوة) فالمسلم مرتبط بأخيه المسلم بروابط فوق الزمان والمكان ولكن هذا لا يعني إن (الإخوة الدينية) تتناقض مع مفهوم (المواطنة الحديثة)، ولكن الرابطة الدينية تعزز وتدعم المواطنة إذ لا شي يمنع تعايش وارتباط المسلم مع غيره بميثاق المواطنة.

[٢٢] صدر الدين القبانجي: المذهب السياسي في الاسلام ، ط٦، د م ، ب ت ١٤١٨هـ. ص٢٠٠.

[٢٣]عصام العريان: مبدا المواطنة، في كتاب الحوار القومي – الديني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩،ص١٥٠.

للمزيد : انظر، يوسف القرضاوي: الوطن والمواطنة في ضوء الاصول العقدية والمعاهد الشريعة، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠١٠.

[٢٤]رضوان السيد: الدولة والمواطنة والدولة: نظره في تطورات علاقة الدين بالسلطة السياسية، مجلة التسامح، العدد ١٥، صيف ٢٠٠٦، ص٥٧.

[٢٥]محمد مهدي شمس الدين: نظام الحكم والادارة في الاسلام ، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر ، ١٩٩٥، ص٥٣٦–٥٣٧.

[٢٦] قاموس المعاني : قاموس عربي – عربي ، ص١ موقع

anguage= Arabic@long-homewww.almaany.com/home.php/

للمزيد انظر محمد عابد الجابري: العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١، ص١٣٥.

[٢٧] قاموس وبستر:www.webster-dictionary.org

[٢٨] نعوم تشومسكي: الهيمنة ام البقاء تحميل كتاب www.ibtesam.co

[٢٩] جون توملينسون : العولمة والثقافة (تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان) ، ترجمة ايهاب عبد الرحيم محمد، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، اغسطس ، ٢٠٠٨.

[٣٠] ونيسة الحمروني الورفلي :العولمة والدولة (دراسة اثر العولمة على وظائف السلطة السياسية) ،منشورات اكاديمية الدراسات العليا طرابلس الجماهيرية العظمى ، ٢٠٠٥.

(٣١) خليل معن: قضايا اجتماعية معاصرة، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية ، ط١، ٢٠٠١ ، ص٩١.

(٣٢) جون توملينسون :العولمة والثقافة، ترجمة ايهاب عبد الرحيم محمد ،عالم المعرفة ، الكويت ،٢٠٠٨،ص١٤٦.

(٣٣) السيد يسن: العولمة والمواطنة ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام ، القاهرة، ٢٠٠٤،ص١٦٣.

(٣٤) الاب وليم سيدهم اليسوعي (تحرير): المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص١٨.

(٣٥)السيد يسن: العولمة والمواطنة ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام ، القاهرة، ٢٠٠٤،ص١٦٧.

(٣٦) كرازدي إسماعيل: العومة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج خضر، الجزائر،٢٠١٢،ص٢٤٦.

(٣٧) البجياوي بجي: في العولمة والحاكمية والمواطنة" مجلة وجهة نظر، العدد (٦) ، الرباط ٢٠٠٠ ، على الموقع الالكتروني

http://www.elyahyaoui.org/mgc.htm

*العولمة السياسية كما عرفها (بيرتون بادي) انه مصطلح يصف عملية تشكل نظام دولي يتجه نحو التوحد في قواعده وقيمه واهدافه مع زعمه العمل على ادماج مجموعة البشرية ضمن اطاره.

للمزيد: من التفصيل ينظر: قاسم حجاج: التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة ، مجلة الباحث العدد (٢)، الجزائر، ٢٠٠٣، ص٢٨.

(٣٨) المصدر نفسه ص ٨٣-٨٥.

(٣٩) ثائر رحيم كاظم: العولمة والمواطنة والهوية، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية، العدد (١)، المجلد (٨) ، ٢٠٠٩، ص٢٦٣.

(٤٠) علي اومليل: قضايا عربية وتحديات العولمة، تقديم السيد يسن. العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان ٢٠٠٠، ص٤٧٥.

(٤١) wing-wahlaw: Globalization and citizenship Education in Hong Kong and Taiwan. Comparative Education Review, vol.48. Issue.3.p256.